العرب
الأربعاء 2020/05/13
السنة 42 العدد 11701

تكلفة الحرب في تركيا.. بعض الأشياء لا تتغير أبدًا

نورجان بايسال
كاتبة تركية

في ظل جائحة كورونا، لم تفرض الحكومة التركية حظراً شاملاً لحماية صحة مواطنيها، ويرجع ذلك القرار بشكل رئيسي إلى الوضع الاقتصادي للبلاد.

لا تستطيع الحكومة التركية أن تقول لمواطنيها "ابقوا في المنزل، فقط اعتنوا بصحتكم، سندفع الكهرباء والماء والتكاليف الأخرى أثناء الجائحة"، لأنه لا يوجد مال في الخزانة، والجميع على علم بذلك.

يصعب اليوم التحدث بصراحة عن الإنفاق العسكري في تركيا. ومن الصعب أيضًا الوصول إلى معلومات حول نفقات الحرب في تركيا.

وقد أصدر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أحدث تقرير له حول الإنفاق العسكري العالمي. وأبلغ عن أكبر زيادة سنوية في الإنفاق العسكري العالمي منذ عقد، حيث بلغت 1.9 تريليون دولار في عام 2019.

ارتفع الإنفاق العسكري التركي بنسبة 6 في المئة في عام 2019 إلى 20.8 مليار دولار، بما في ذلك 7.8 في المئة من الإنفاق الحكومي، عند 245 دولارًا للفرد.

وارتفع الإنفاق العسكري التركي لعام 2018 إلى 19 مليار دولار، بسبب توسيع العمليات ضد القوات الكردية في سوريا، حسب التقرير. وبين عامي 2009 و2019، زاد الإنفاق العسكري التركي بنسبة 27 في المئة.

لن تتمتع تركيا باقتصاد قوي أو تشهد ديمقراطية حقيقية حتى تنتهي حربها ضد الأكراد. لن تكون تركيا دولة مكتفية ذاتيا، كما ذكر أردوغان، إذا استمرت الحرب

وفي 30 مارس، أطلق الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، حملة لجمع التبرعات من المواطنين لدعم المحتاجين بسبب تفشي فايروس كورونا. وشدد على وحدة تركيا وعلى مبادئ الاكتفاء الذاتي والأخوة.

وقال أردوغان في سياق حملة "نكفي بعضنا البعض، في تركيا، لقد تم فتح حساب مصرفي من قبل وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية. أبدأ الحملة من خلال التبرع براتبي لمدة سبعة أشهر. لم يعد لدينا غير بعضنا البعض، وليس لدينا أي شخص آخر نعتمد عليه باستثناء بعضنا البعض. أكبر قوة في تركيا هي وحدتها وتضامنها. نحن تركيا، نحن الأمة التركية. نحن تركيا المكتفية ذاتيا".

تمت مشاركة الحسابات المصرفية للحملة مع الجمهور. لكني صُدمت عندما سمعت أن الحد الأدنى للتبرع كان 1.30 دولار من مواطني تركيا، وهو ما أظهر مدى سوء الاقتصاد التركي.

وبينما كنت أفكر في الأمر، واصلت الطائرات المقاتلة أف – 16 التحليق فوق بلدتي، مدينة ديار بكر ذات الأغلبية الكردية في جنوب شرق تركيا.

تقصف الطائرات الحربية كل يوم أهداف حزب العمال الكردستاني في الجبال وتعود. بدأت أفكر في تكلفة قنبلة واحدة من هذه القنابل.

وقد ألقى دولت بهجلي، زعيم حزب الحركة القومية اليميني المتطرف في تركيا وحليف الحكومة، خطابًا في 29 نوفمبر 2019 حول هذا الموضوع فقط قائلا "مكافحة الإرهاب تأتي بتكلفة. ونحن نتحمل هذه التكلفة من أجل بقاء دولتنا. أولئك الذين يتكهنون بالاقتصاد ليس لديهم أي فكرة عن تكلفة القنبلة، لكنهم على الرغم من ذلك يتحدثون بعبث. نحن ندعم تصريحات أردوغان حول اقتصادنا".

ثم تابع دولت بهجلي بإعطاء تفاصيل عن تكلفة القنابل "يمكن أن تستخدم قذائف العاصفة بين 240 و250 رصاصة في ساعة واحدة. هذا يعني أنه في يوم واحد إذا تم استخدام 500 رصاصة. متوسط تكلفة رصاصة واحدة هو 1000 دولار، فهذا يعني 500 ألف دولار في اليوم. في إحدى العمليات العسكرية نستخدم 100 قذيفة، وهو ما يعني 50 مليون دولار فقط لتكلفة القذائف. تكلفة القنبلة العادية التي تستخدمها طائرة حربية 2500 دولار. ساعة واحدة فقط من البنزين لطائرة أف16– تكلف 14 ألف دولار. يكلف يوما واحدا فقط من البنزين لطائراتنا الحربية في اليوم الأول من عملية غصن الزيتون مليون دولار".

وفي غضون ذلك، أعلن فخرالدين ألتون، مدير الاتصالات الرئاسية، مؤخرًا أن تركيا لن تفرض حظراً شاملاً بسبب التكلفة الاقتصادية "إن قرار الحظر الشامل على المدى الطويل سيكون له تكلفة أكبر بكثير على الاقتصاد. وسيكون التأثير على الحياة الاجتماعية والنفسية البشرية مختلفاً للغاية. أولويتنا هي منع تفشي المرض، وتقليل الخسائر في الأرواح. وبينما تكون هذه العناصر الأولى في أجندة أعمالنا، قد يبدو الحديث عن الاقتصاد غير ذي صلة، أو غير إنساني بالنسبة للبعض. لكن الحقيقة هي أن الحياة يجب أن تستمر بطريقة أو بأخرى".

ومن المؤكد أن أيا من الصحافيين الحاضرين لم يسأل فخرالدين ألتون عن سبب سوء الاقتصاد، حيث لا أحد يريد التحدث عن نفقات الحرب في تركيا.

نعلم جميعا أن تركيا لن تتمتع أبدا باقتصاد قوي أو تشهد ديمقراطية حقيقية حتى تنتهي حربها ضد الأكراد. لن تكون تركيا أبدا دولة مكتفية ذاتياً، كما ذكر أردوغان، إذا استمرت الحرب.

السبيل الوحيد للوحدة، وامتلاك دولة مكتفية ذاتياً ومتضامنة، هو إنهاء هذه الحرب التي لا معنى لها والتي استمرت على مدى الأربعين سنة الماضية.

جميع الأموال التي تم جمعها في حملة التبرعات ليست سوى تكلفة الحرب لبضعة أيام. حرب ضد إخوانك.

وحتى قبل الانتهاء من هذا المقال، ظهرت أنباء جديدة عن قصف تركيا للاجئين في العراق وسط جائحة كورونا، مما أسفر عن مقتل ثلاث نساء كرديات وإصابة العديد من النساء الأخريات.

وبغض النظر عما يحدث في تركيا، وبغض النظر عن التغييرات التي تحصل، فإن بعض الأشياء ستبقى على حالها.

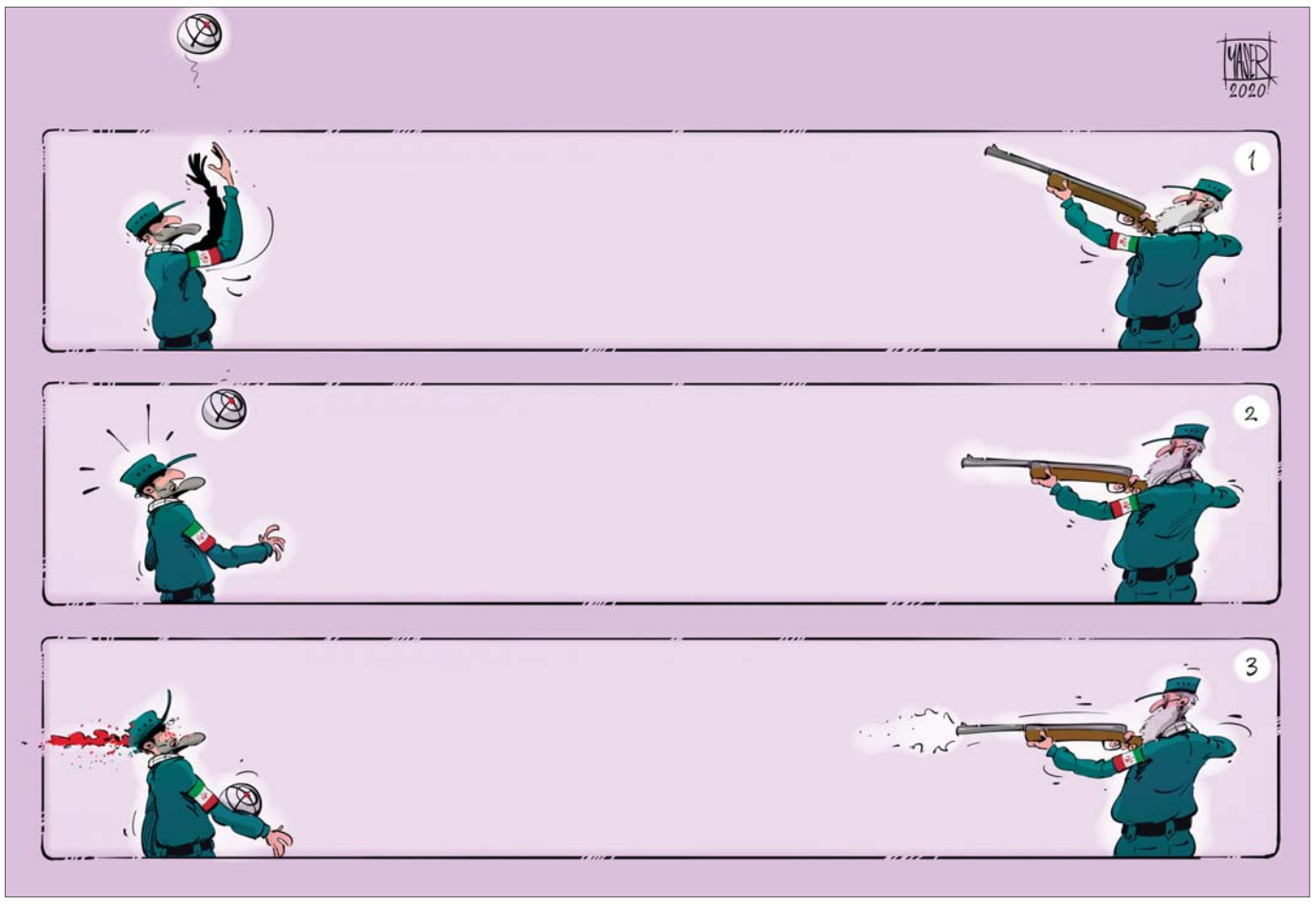

سقوط الرهان الإيراني على سقوط ترامب

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

بقي دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة أم لم يبق، لم تعد تلك هي المسألة، أقلّه بالنسبة إلى إيران ومستقبل النظام فيها. لم يعد الرهان على فشل ترامب في الحصول على ولاية ثانية في تشرين الثاني – نوفمبر المقبل "الجمهورية الإسلامية"، التي أسّسها آية الله الخميني في العام 1979، صالحا في شيء. لم يعد هذا الرهان رهانا إيرانيا يمكن خوضه من أجل الوصول إلى تغيير على الصعيد الأميركي يؤدي إلى عودة شهر العسل بين واشنطن وطهران، على غرار ما كانت عليه الحال في عهد باراك أوباما.

تغيّر ترامب أم لم يتغيّر أدّت العقوبات الأميركية مفعولها. ما قد يكون أهمّ من العقوبات هو هبوط سعر برميل النفط والغاز بالنسبة إلى بلد فشل فشلا ذريعا في تنويع اقتصاده. في عهد "الجمهورية الإسلامية"، صارت إيران تعتمد على الدخل من الغاز والنفط، أكثر مما كانت تعتمد على ذلك في عهد الشاه.

جاء الخطأ الذي تمثّل في إطلاق السفينة الحربية "جمران" صاروخا في اتجاه سفينة إيرانية أخرى في أثناء مناورات في بحر عُمان ليؤكّد الإفلاس الإيراني على كلّ صعيد. دمّر الصاروخ الإيراني البارجة الإيرانية. قتل من قتل من البحارة والعسكريين وجُرح من جُرح. الرقم الرسمي 19 قتيلا و15 جريحا. يصعب التأكد من مثل هذه المعلومات الصادرة عن جهات رسمية اشتهرت بالابتعاد قدر الإمكان عن الحقيقة.

سيظهر الإفلاس عاجلا أم آجلا، خصوصا أن إطلاق "جمران" التابعة لـ"الحرس الثوري"، بالخطأ، صاروخا من نوع "كروز" على بارجة تستخدم كسفينة إسناد لوجستي تابعة للجيش الإيراني ليس حدثا معزولا، بمقدار ما أنّه يمكن وضعه في سياق حوادث أخرى وتطورات سياسية وقعت في السنوات القليلة الماضية، أو لنقل في الأشهر الأخيرة. إنّها حوادث وتطورات لا يمكن الاستخفاف بخطورتها نظرا إلى أنّها تكشف أن إيران ليست سوى نمر من ورق على حد تعبير الزعيم الصيني الراحل ماو تسي تونغ في وصفه لـ"الإمبريالية الأميركية". تبيّن مع الوقت أنّه خلافا لما كان يقوله ماو، لم تكن أميركا "نمرا من ورق". كانت الصين نمرا من ورق ولم تصبح قوّة إمبريالية حقيقية إلا بعد الإصلاحات الجذرية التي قام بها النظام، وجعل منها ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

ليس مطلوبا الذهاب إلى أبعد من بداية العام الجاري للتأكد من أن إيران لم تستطع الردّ على تصفية الإدارة الأميركية لقاسم سليماني قائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" بعيد وصوله إلى مطار بغداد من دمشق. تبيّن أن إيران لا تستطيع الردّ وأنّ كل تهديداتها بقيت كلاما بكلام، بما في ذلك تهديدات الأمين العام لـ"حزب الله" حسن نصرالله عن الانتهاء من الوجود العسكري الأميركي في المنطقة.

كشف اغتيال سليماني وأبومهدي المهندس نائب قائد "الحشد الشعبي" في العراق أنّ إيران ليست نمرا من ورق فحسب، بل إن عليها أيضا إعادة النظر بكلّ حساباتها، خصوصا أنّ "الحرس الثوري" أسقط طائرة ركاب أوكرانية كان عليها 176 راكبا، معظمهم من الإيرانيين أو من أصول إيرانية بُعيد إقلاعها من طهران. حسب "الحرس الثوري" طائرة الركّاب من طراز "بوينغ–737 800" طائرة معادية!

في النهاية، لولا أن العراقيين أدركوا أن إيران نمر من ورق، وأدركوا خصوصا مدى انكشافها، لما كانت هناك أحزاب عراقية تتجرّأ على تسمية مصطفى الكاظمي رئيسا للوزراء، ولما تمكن الكاظمي من تشكيل حكومة تضم وزيرين للداخلية والدفاع ينتميان إلى مؤسسة الجيش العراقي التي عمرها 99 عاما. بقي الجيش العراقي، على الرغم من كلّ ما تعرّض له من هزّات، وعلى الرغم من القرار الأميركي بحلّه، محافظا على حدّ أدنى من المهنيّة طوال قرن كامل. ليس سهلا قبول إيران بعودته إلى الواجهة، خصوصا أنّه خاض معها حربا استمرّت ثماني سنوات.

هل في إيران من يمتلك شجاعة الاعتراف بالخطأ والعودة عنه انطلاقا من أن المشروع التوسعي الذي زرع الخراب في لبنان وسوريا والعراق واليمن، وكاد يخرّب البحرين أقرب إلى الوهم.. فالصاروخ الإيراني لم يصب سوى إيران!

الأكيد أنّه لو كانت إيران قويّة في العراق، لما كان رئيس الوزراء الجديد تجرأ على إعادة الاعتبار إلى الفريق عبدالوهاب الساعدي، وترقيته إلى رئيس لجهاز مكافحة الإرهاب بعدما وصفه بـ"البطل والصديق".

مرّة أخرى، لا يمكن اعتبار الكاظمي عدوّا لإيران، لكنّه ليس خيارها بمقدار ما أنّه خيار مقبول أميركيا وعربيا. يعطي وصوله إلى موقع رئيس الوزراء في العراق فكرة عن حال التراجع الإيرانية التي كان إطلاق مدمّرة إيرانية لصاروخ في اتجاه بارجة إيرانية أخرى بمثابة تأكيد لها.

هناك عبرة واحدة يمكن استخلاصها من كلّ ما حصل منذ اغتيال قاسم سليماني. اسم هذه العبرة كلمة واحدة أيضا هي الشجاعة. هل يملك النظام الإيراني ما يكفي من الشجاعة للاعتراف بأن "الجمهورية الإسلامية" التي قامت في العام 1979 ليست سوى دولة من دول العالم الثالث، وأن لا خيار آخر أمامها سوى القيام بعملية نقد للذات. لم تستطع الصين تحقيق أي تقدّم لو لم يأت دينغ هسياو بينغ وانقلب على كلّ ما نادى به ماو وكلّ ما قام به من أعمال غير إنسانية مثل "الثورة الحمراء" على سبيل المثال وليس الحصر.

تكمن مشكلة إيران، بكلّ بساطة، في أنّها تصدّق الشعارات التي تطلقها في حين لم يعد يوجد من يصدّق هذه الشعارات التي تستهدف التغطية على الفشل، ولا شيء غير ذلك. هل من فشل أكبر من الفشل الإيراني في مواجهة وباء كورونا الذي جعل منها بؤرة تصدير لهذا الوباء إلى دول الجوار.

لم يعد لدى "الجمهورية الإسلامية" ما يكفي من الدولارات لتسويق شعاراتها وميليشياتها. ليس الصاروخ الإيراني الذي أصاب هدفا إيرانيا سوى دليل آخر، وربّما أخير، على الفارق بين الوهم والحقيقة. أصبحت إيران كمن أطلق النار على رجله. أليس ذلك كافيا للتفكير في التصالح مع الواقع... انطلاقا من التجربة الصينية والانتقال من عهد ماو إلى عهد دينغ. هذا يعني، في طبيعة الحال، التفكير جدّيا في خطورة المشروع النووي الإيراني على إيران نفسها وعلى المنطقة كلّها. هل في إيران من يمتلك شجاعة الاعتراف بالخطأ والعودة عنه انطلاقا من أن المشروع التوسّعي الذي زرع الخراب في لبنان وسوريا والعراق واليمن، وكاد أن يخرب البحرين أقرب إلى الوهم... فالصاروخ الإيراني لم يصب سوى إيران!

نهاية المشروع التوسعي الإيراني

فاروق يوسف
كاتب عراقي

إيران اليوم في أسوأ أحوالها. لا ينفي ذلك قيامها بإطلاق قمر صناعي أو تطوير صواريخها الباليستية. فهي لا تفعل شيئا سوى ذلك. دولة حرب أوقعها نظامها السياسي في شبكة معقدة من الأوهام التي خلقت من خلالها أعداء وهميين، لا لشيء إلا من أجل أن يتخلى ذلك النظام عن مسؤولياته إزاء الاحتياجات الإنسانية للشعوب الإيرانية التي ابتليت به.

لقد تعرضت إيران خلال السنوات الأخيرة إلى نكسات اقتصادية كبيرة. ومن السذاجة الادعاء أن تلك النكسات لم تؤثر على مشروعها التوسعي القائم، أصلا، على إدارة ميليشيات تابعة لها والإنفاق عليها من خلال مدها بالسلاح والأموال. فمهما بُولغ في حجم الرصيد المالي المضمون فإن ذلك الرصيد قد تعرض للاندثار بفعل العقوبات الأميركية التي أدت إلى انخفاض صادرات النفط الإيراني إلى أقل من النصف، ناهيك عن انهيار أسعار النفط وتداعيات كورونا.

وإذا ما عرفنا أن الحرس الثوري يسيطر على جزء كبير من نشاط السوق التجارية (غير النفطية)، ويستعمل أرباحها في تمويل نشاطاته واستمرار مشاريعه العسكرية، يمكننا أن نتوقع انخفاض قدرة إيران على الاستمرار في رعاية مشروعها الخارجي بالكفاءة نفسها مقارنة بما كانت عليه في الماضي.

هناك معطيات كثيرة يمكنها أن تكون أساسا لواقع جديد، سيكون على إيران أن تخضع له في المستقبل القريب. وهو ما يعني أن ما كانت إيران تعتبره مستحيلا سيكون ممكنا من غير أن تأمل في أن يتغير الموقف الأميركي في ما يتعلق بالعقوبات.

في سوريا بدا الانقلاب الروسي واضحا في ظل تمدد أميركي على الأراضي التي كانت قد اعتبرت من حصة الميليشيات الإيرانية.

في العراق استسلمت الأحزاب التابعة لإيران والمهيمنة على الدولة لخيار تسليم السلطة التنفيذية لرجل ليس من صنعها، ولم يُعرف بولائه لإيران وليس له أي ارتباط بالكتل السياسية المهيمنة على العملية السياسية.

أما في لبنان فقد انسحب حزب الله عن خطوط المواجهة الأولى في ما يتعلق بالأزمة المالية بعد أن صار واضحا أنه لا يستطيع أن يجنب نفسه فشلا ذريعا في ظل عقوبات اقتصادية فُرضت عليه من جهات دولية عديدة.

وبالنسبة للحوثيين فإن غموض أحوالهم لن يستمر طويلا. ستكون عودتهم إلى طلب التفاوض قريبة بعد أن توقف الإمداد الإيراني.

وإذا ما بقي الحال على ما هو عليه فإن أزمات المنطقة ستحل بطريقة هادئة. ذلك لأن إيران هي المشكلة. وإذا ما تم استبعاد الطرف الإيراني من المعادلة، فإن كل شيء سيجري في اتجاه نهايات سعيدة.

كل ذلك مرتبط باستمرار العقوبات الأميركية وتفهم المجتمع الدولي لقيمة تلك العقوبات على مستوى الحفاظ على الأمن والسلم العالميين.

لقد صار جليا أن لا مستقبل للأمن والسلم في المنطقة في ظل استمرار التهديد الإيراني الذي لا يمكن التعامل معه إلا عن طريق زيادة التسلح. وهو سلوك عبثي إن استمر إلى ما لا نهاية كما يريده الإيرانيون. لذلك يمكن القول إن عجز إيران الاقتصادي سيحمل بشرى متفائلة للمنطقة.